

الربح وقياسه في الإسلام

د. شرفي إسماعيل شحانة

أهم المبادئ الإسلامية في نظرية الربح في المحاسبة

من الطبيعي أن النظرية الإسلامية المحاسبية في رأس المال تركز على مفهوم المال المتقوم وتدور حول التفكير في أعيان عناصر الميزانية من حيث المفهوم الطبيعي العيني لها ومن حيث التغيرات التي تأخذ مكانها في تاريخين معينين لمعرفة قيمة الملكية Proprietorship ومعرفة المالية ومن الطبيعي أن يدور التفكير في الربح من حيث التغيرات والتقلبات في القيمة ومقارنة المركز المالي في تاريخين معينين وأن تركز فكرة الربح على النمو والزيادة في القيمة فيحدد الربح بالقدر النامي في المال وبالإضافة على رأس المال . وفي هذا يقول الامام الألوسي (١) - الربح تحصيل الزيادة على رأس المال وشاع في الفضل عليه . ويقال ربح فلان في تجارته أي استشف فيها وأصاب الربح ، وكذلك يسمى الشف . ويقول الامام النسفي (٢) - الربح الفضل على رأس المال . ويقول الامام الزمخشري (٣) - الربح الفضل على رأس المال ولذلك سمي الشف من قولك أشف بعض ولده على بعض اذا فضله ، ولهذا على هذا شف (والشف من الاضداد يطلق على الزيادة - والنقصان) . وقال ابن خلدون : (٤) الربح هو القدر النامي في المال ويتكلم الفقهاء على الربح دائما كنوع من النماء وفرع للمال .

وعلى هذا يكون الاطار العام للربح في الفقه الاسلامي المحاسبي هو
اطار النماء^{١٠} ولما كان النماء - كما بينا عند الكلام على مفهوم نماء العين
عند المالكية - ثلاثة أنواع : ربح وغلة وفائدة . فكل ربح يكون نماء وليس كل
نماء يكون ربحا - وقد عرفنا أن الفائدة هي النماء أو الزيادة التي تتعلق
بعروض القنية والغلة هي ما يتجدد من عروض التجارة بلا بيع لرقاب تلك
العروض كثمر النخل المشتري للتجارة قبل بيع رقباه وإيجار الدار أو عروض
التجارة المشتراة بقصد الربح والتجارة قبل بيعها وكالصوف واللبن المتجدد
من الغنم المشتراة للتجارة قبل بيعها .

ومن ثم فإن الزيادة والنماء في رأس المال من عروض التجارة - من
زيادة قيمة النماء بها أو تغير الاسعار ربح . اما الزيادة في رأس المال من
عروض القنية فلا توصف بالربح بل توصف بوصف آخر خاص هو الفائدة
وعلى هذا فإن الارباح التي تعرف بالارباح الرأسمالية لا توصف في الفقه
الاسلامي المحاسبي بوصف الربح بل هي نوع آخر من أنواع النماء خلاف
الربح يعرف بالفائدة . وكذلك لا توصف في الفقه الاسلامي المحاسبي الارباح
التي تعرف بالارباح الايرادية العرضية بوصف الربح بل توصف هذه الزيادة
بوصف آخر هو الغلة . وان هذا التمييز بين مفاهيم الربح والغلة والفائدة
واطلاق اسم خاص مستقل على كل مفهوم من أنواع النماء الثلاثة يفصل
تفصيلا أنواع النماء والزيادة في رأس المال . ويتعين عند اعداد حسابات
النتيجة السنوية التمييز بين هذه الانواع الثلاثة من النماء لما في ذلك من
الاهمية من الناحيتين المحاسبية والضرائبية ، إذ أن معالجة الارباح
الرأسمالية والارباح الايرادية العرضية لأغراض المحاسبة العامة والمحاسبة
الادارية تختلف كما هو معروف عن معالجة الارباح الايرادية كما أن معالجتها
لأغراض ضريبة الزكاة - والضرائب عموما - قد تختلف أيضا ، وقد أجمع
الفقهاء على أن الغلة والفائدة يستقبل بهما حول خاص بهما من يوم حصولهما
تفصل عن حول أصل المال أما الربح فقد اختلف الفقهاء في ضمه لحول
أصل المال أو استثناف حول خاص به . وقد اخترنا ضم الربح لحول رأس
المال وتبعيته له على أساس أن ربح المال انما هو راجع الى أصله وكامن

فيه وعلى أساس أن الربح نماء جار في الحول تابع لأصله في الملك فكان
مضموما اليه في الحول ويكون الحول قد حال على الربح تبعا ٠ (٥)

الربح والنتائج :

والربح في التجارة كالتوالد والتناسل في الماشية التي تزداد للدر
والنسل ٠ وكما أن الماشية معدة للدر والنسل فان عروض التجارة وكذا النقود
معددة للربح ٠ واذا كان الربح والنتائج كلاهما نماء الا أنهما يفترقان من حيث
أن الربح - كما يقول ابن رشد (٦) ليس بمتولد عن المال بنفسه كغذاء للماشية
وانما يحصل لصاحب المال من بائعه بمبايعته اياه ولو شاء لم يبياعه ، وكما
جاء في حاشية عميرة - (٧) الفرق بين الربح وبين النتائج أن النتائج من عين
الامهات والربح انما هو مكتسب بحسن التصرف ٠ وقد قدمنا أن النماء في التجارة
انما يحصل بالتقليب - كما قال ابن قدامة - (٨) وان النماء - كما قال -
السرخسى - (٩) مطلوب بالتصرف ٠ وعلى هذا فان اطلاق تسمية « نتائج
الاسهم » (١٠) على ارباح الاسهم الموزعة - الكوبونات - جانب الصواب
ويجب العدول عنه ٠

اثر اختلاف عامل التقلب وعامل المخاطرة في كل مشروع

في تفاوت الارباح في المشروعات

أبرزنا عند الكلام على مفهوم التجارة في الفقه الاسلامي المحاسبي أهمية فكرة تقلب المال بمعاوضته واخلافه طلبا للربح في المشروع المستثمر المدار وأن التقلب مبدأ أساسي من أهم مبادئ النظرية الاسلامية المحاسبية للربح .

والواقع أن التفاوت بين المشروعات المختلفة في تحصيل الارباح يرجع الى اختلاف عناصر التقلب في كل منها والمدة التي لا بد منها للتمكن من التقلب كما يرجع الى اختلاف عناصر عامل المخاطرة ، فهناك عاملان يؤديان الى هذا التفاوت وهما عامل التقلب وعامل المخاطرة . وقد ذهب الامام القرطبي (١١) الى تقسيم التجارة الى نوعين : النوع الاول تكاد تكون المخاطرة فيه معدومة . ويوجد فيه عامل واحد فعال هو التقلب والنوع الثاني يوجد فيه عاملان فعالان هما التقلب والمخاطرة . وفي ذلك يقول « التجارة الشراء والبيع » والتجارة نوعان : تقلب في الحضر من غير نقلة ولا سفر وهذا تربص واحتكار قد رغب عنه أولو الاقدار وزهد فيه ذوو الاخطار . والثاني تقلب المال بالاسفار ونقله الى الأمصار وهذا أليق بأهل المروءة وأعم جدوى ومنفعة ، غير أنه أكثر خطرا وأعظم غررا . »

ومن ذلك يبين أن كل ربح يحصل هو ثمن لتقلب ومخاطرة وأن تفاوت الارباح في المشروعات المختلفة يرجع الى اختلاف عناصر عامل التقلب كما يرجع الى اختلاف عناصر عامل المخاطرة في كل مشروع وان تفاوت زمن دورة التقلب في المشروعات المختلفة لا يقل أهمية عن تفاوت عناصر المخاطرة فيها . لا ربح الا بعد سلامة رأس المال ، والرابح من التجار المستبدل من سلعته المملوكة عليه بدلا هو أفضل من ثمنها الذي يبتاعها به ، أما المستبدل من سلعته بدلا دون الثمن الذي يبتاعها به فهو الخاسر في تجارته لا شك (١٢)

قلنا بوجود دورة تقليب منتظمة مستمرة في المشروع المستمر وبوجود دورة استبدال واخلاف منتظمة مستمرة في المشروع المستمر بين الانتفاع والاستعمال ثم الاستبدال والاخلاف ، وقلنا بوجود التزام تجاري اقتصادي في المشروع المستمر باستمرار هذه الدورة ما دام مقدرا للمشروع أن يكون مشروعاً مستمراً يدار فيه المال حالاً بعد حال وفعلاً بعد فعل مع المحافظة على سلامة رأس المال - هذه هي الصورة السليمة للمشروع المستمر .

ولما كان المقصود من التجارة كما قال الامام الرازي فيما قدمنا هو سلامة رأس المال مع حصول الربح وأن الذي تطلبه التجار في متصرفاتهم سلامة رأس المال والربح وكما قال الامام النسفى - فيما قدمنا - أن مطلوب التجارة سلامة رأس المال والربح ولا يقال لمن لم يسلم له رأس ماله قد ربح ، وعلى هذا فلا ربح الا بعد سلامة رأس المال .

واذا فهمنا سلامة رأس المال على أنها تعني المحافظة على رأس المال من حيث العروض التي أقتنيت برأس المال المذكور فأننا نفهم الربح على أنه ذلك الجزء من الزيادة التي لا يحتاج اليها المشروع للمحافظة على سلامة رأس المال من حيث قوة استبدال العروض به ويخضع قياس الربح لنظرية تكاليف الاستبدال في هذه الحالة . وهذا المفهوم الاخير يلتقي مع مفهوم سلامة رأس المال ومفهوم الربح عند الامام الطبري اذ يقول : ان الربح من التجار المستبدل من سلعته الملوكة عليه بدلا هو أنفس من سلعته أو افضل من ثمنها الذي يبتاعها به أما المستبدل من سلعته بدلا دون الثمن الذي يبتاعها به فهو الخاسر في تجارته لا شك . وفي قوله « المستبدل من سلعته » اشارة الى النظر الى رأس المال من حيث العروض التي اشترت به - لا من حيث عدد وحداته النقدية . وفي قوله « افضل من ثمنها الذي يبتاعها به » دون قوله « الذي ابتاعها به » اشارة الى أن الربح يحصل للتاجر اذا باع سلعته بثمن أزيد لا من ثمنها الاول الذي اشتراها به ، بل من ثمنها الذي يشتريها به في وقت المبادلة وذلك لأن جزءاً من هذه الزيادة في ثمن البيع ثمن التكلفة التاريخية - الثمن الاول - مشغول بحاجة أصلية في المشروع المستمر هي حاجته الى سلعة أخرى بدلا من السلعة المباعة لكي يستمر نشاط التشغيل والمتاجرة على نفس المستوى دون أن ينكمش حجم الانتاج . وعلى هذا فانه

لكي يقال أن رأس المال قد سلم يجب أن تكون هذه السلامة موجودة في تمام -
الدورة الكاملة ، أعني بذلك دورة التقليل ودورة الانتفاع والاستعمال ثم
الاستبدال والاختلاف . وعلى هذا نفهم سلامة رأس المال على أنها تعني
المحافظة عليه من حيث قوة استبدال العروض به ونفهم تكلفة المبيعات على أنها
تكلفة استبدال واختلاف المبيع لا تكلفته التاريخية الأصلية وتفهم «الاستهلاك» على
أنه تكلفة واستبدال المستهلك لا تكلفته التاريخية الأصلية وبعبارة أخرى يجب
تحصيل المبيعات بتكلفة استبدال العروض المستهلكة في انتاج تلك المبيعات
من عروض التجارة وعروض القنية - لا بالتكلفة التاريخية الأصلية لتلك
العروض المستهلكة أو بمعنى آخر لكي يسلم رأس المال من حيث العروض
المقتناة به من عروض تجارة وعروض قنية - ولكي يقال أن هناك ربحا يجب أولا
تعويض قيمة المستهلك من تلك العروض في سبيل تحصيل الربح على أساس
القيمة الاستبدالية الجارية أي قيمة الاختلاف . وعلى هذا يتبع نظام « التالي
أولا ، next in first out في استعمال عروض التجارة مما يتربب
عليه أن ثمن تكلفة المستهلك المستعمل يكون هو ثمن تكلفة استبداله ويحتسب
الاستهلاك السنوي لعروض القنية على أساس التكلفة الاستبدالية الجارية .

**البيع ضرورة لظهور حقيقة الربح لا لحدوثه والربح
ينشأ ولو لم تتم عملية البيع والربح التقديري يجب
أخذه في الحساب كالربح الحقيقي**

لما كان الربح - في الفقه الاسلامي المحاسبي - نماء في المال جاريا في
الحول وسواء نض المال في آخر الحول وتحول من عروض الى نقد أو لم
ينض وبقي المال على العروض فان هذا النماء موجود في المال سواء كان هذا
المال عروضاً أو نقداً . وكل ما في الامر أن البيع يظهر هذا النماء وأن القيمة
كانت خفية فظهرت بالبيع أو بقيت على خفائها . فالبيع ضرورة لظهور القيمة
الخفية . وما البيع الا تبديل العروض التي من غير جنس رأس المال بجنسه
فتظهر حقيقة الربح . ولهذا لا يصح أن يقال أن الربح ينشأ عند وقوع عملية
البيع أو عندما تتم عملية البيع اذا فهمناه على أنه نماء ، بل يقال أن عملية
البيع تظهر حقيقته فقط والعبرة عند التقويم بحدوث الربح لا بظهوره . وسواء
كان المال في آخر الحول نقداً أو على عروض تجارة تامة الصنع أو في دور

الصنع أو مادة أولية فإن الزيادة من قيمة النماء بها أو بتغير الاسعار وفوارق القيم هي ربح نضت تلك العروض أو لم تنض . والعبرة هـي بقيمة تلك العروض في آخر الحول بيعت أو لم تبع .

لا شك في أن النماء والربح يصير متحققا بالبيع وينض المال ولكن ليس معنى ذلك أننا لا نأخذ في الحسابان الا الربح المتحقق فقط بالبيع وأنه اذا لم ينض المال ولا نريد الانتظار حتى ينض وتظهر حقيقة الربح بالبيع فاننا نغفل الربح الحاصل في اثناء الحول لعدم ظهوره ولعدم صيرورته متحققا للبيع . توجد قدرة على الاستنماء والاسترباح ولا يمكننا بأي حال من الاحوال ان نغفل هذه القدرة الموجودة أو نضرب عنها صفحا . ان هذه القدرة أو هذه القوة على الاستنماء والاسترباح تجعل المال ناميا بالقوة تقديرا وحكما وكل ما في الامر أن هذا النماء لم ينتقل بعد من القوة الى الفعل بالبيع فاننا لا نغفل هذه القدرة على الاستنماء والاسترباح ونأخذها في الحسابان تقديرا وحكما . ويستوى في نظر الفقه الاسلامي المحاسبي في التقويم أن يكون النماء والربح بالقوة أو بالفعل فكلاهما نمو وزيادة في القيمة يجب أخذها في الحسابان لمعرفة الملك ولمعرفة المالية بصرف النظر عما اذا كانت الارباح ببيع فعلي أو بدون بيع فعلي وكلاهما يدخل في وعاء ضريبة الزكاة . (١٣)

ان هذه العوامل الفعالة في تحصيل الربح وهذه القدرات على الاسترباح تقوم وتقاس في الفقه الاسلامي المحاسبي وينظر اليها بعين الاعتبار عند تصوير المراكز المحاسبية لاننا ننظر بعين الاعتبار عند تصوير تلك المراكز المحاسبية الى القيمة البيعية الجارية للأصول وكما لا ندع جانبا القيمة البيعية الجارية للأصول عند التقويم فاننا لا ندع أيضا العوامل الفعالة في تحصيل الربح وقدرات المشروع على الاستنماء والاسترباح .

ان مبدأ أخذ الربح التقديري في الحسابان كالربح الحقيقي من المبادئ الاساسية في النظرية الاسلامية في الربح ويظهر أثر هذا المبدأ واضحا في المحاسبة الضريبية الاسلامية وذلك في وجوب ضريبة الزكاة في المال النامي حقيقة أو تقديرا بالفعل أو بالقوة وسواء نض المال أو لم ينض فان الزيادة في قيمة المال النامي ربح يؤخذ في الحسابان بصرف النظر عما اذا كانت هذه الزيادة متحققة أو تقديرية بالفعل أو بالقوة - وببيع أو بدون بيع .

ولا خلاف في ذلك بين الفقهاء وانما يقع الخلاف بينهم في حول الربح اذا نض المال أو لم ينض هل يزكى الربح بحول أصل المال ويضم الى الأصل في الحول أم يفرد في الربح بحوله ؟ فعند المالكية « وحول ربح المال حول أصله مثاله أن يكون عنده دينار أقام عنده أحد عشر شهرا ثم اشترى به سلعة باعها بعد شهر بعشرين فانه يزكى الان لأن الربح يقدر كامنا في أصله (١٤) وفي الشرح الكبير (١٥) : ان الربح حوله حول الأصل ويزكى لحول الأصل . أما الغلة فيستقبل بها حولا مثل أجره الدار المشتراة للتجارة لانها غلة لا ربح . وأما الفائدة فيستقبل بها حولا أيضا كما اذا اشترى سلعة للفقنية بعشرة ثم باعها بعشرين فالعشرة الزائدة لا تسمى ربحا اصطلاحا ولا تزكى لحول العشرة الأصل . ويقول ابن سلام (١٦) وأما اذا كان المال في أول السنة أقل من النصاب والأصل كرجل ملك في أول الحول خمسة دنانير أو أربعة من الإبل واتجر في تلك الدنانير الخمسة فنمت حتى حال الحول عليها وهي عشرون فصاعدا ونتجت الإبل الأربع فصارت خمسا (١٧) أو أكثر من ذلك فهناك قولان : قول أهل العراق وأكثر أهل الحجاز غير مالك ومن قال بقوله أن الصدقة لا تجب في شيء من هذا حتى يستأنف حولا من يوم صارت الزيادة في يديه ان كانت عن نتاج أو نماء أو هبة أو ميراث أو غير ذلك بعد أن تكون الزيادة تجب في مثلها الزكاة وأما مالك فانه ذهب الى ان ربح المال انما هو راجع الى أصله وأن الأولاد من أمهاتها فجعلها لاحقة بها . أما اذا كانت الزيادة ليست من ولادة ولا شف (ربح) ولكنها من فائدة استفادها مثل الهبة أو الميراث ونحو ذلك فانه لا زكاة في المال الأول ولا في الفائدة ولكنه يستأنف به حولا من يوم استفادته اياها ، وعند الحنفية : (١٨) ويضم مستفاد من جنس نصاب اليه ، يعني اذا كان له نصاب فاستفاد في اثناء الحول من جنسه ضمه الى ذلك النصاب وزكاه به وقال الشافعي رحمه الله لا يضم ، لقوله عليه الصلاة والسلام « لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول » .

وعند الشافعية « ويضم ربح حاصل في اثناء الحول لأصل في الحول ان لم ينض بما يقوم به ، فلو اشترى عرضا بمائتي درهم فصارت قيمته فسي الحول ولو قبض آخره ثلثمائة زكاه ، أما اذا نض دراهم أو دنانير بما تقوم به وأمسكه الى آخر الحول فلا يضم الى الأصل بل يزكى الأصل بحوله ويفرد

الربح بحول - (١٩) وفي شرح المنهاج : (٢٠) « ويضم الربح الى الاصل في الحول ان لم ينض فلو اشترى عرضا بمائتي درهم فصارت قيمته فسي الحول ولو قبل اخره بلحظة ثلثمائة زكاها اخره لا ان نض اي صار الكل ناضا دراهم او دنانير من جنس رأس المال الذي هو نصاب وامسكه الى آخر الحول او اشترى به عرضا قبل تمامه فيفرد الربح بحوله في الاظهر . قال في المحرر فاذا اشترى عرضا بمائتي درهم وباعه بعد ستة أشهر بثلثمائة في آخر الحول فيخرج الزكاة عن مائتين فاذا مضت ستة أشهر أخرج من المائة والثاني يزكى الربح بحول الاصل فلو كان الناض المبيع به من غير جنس رأس المال فهو كبيع عرض بعرض فيضم الربح الى الاصل . وفي كتاب « الام » للشافعي (٢١) « الا ترى أنه لو اشترى عرضا بعشرين دينارا وكانت قيمته يوم يحول الحول أقل من عشرين سقطت فيه الزكاة لأن هذا بين أن الزكاة تحولت فيه وفي ثمنه اذا بيع لا فيما اشترى به » .

وعند الحنابلة « من ملك عرضا للتجارة فحال الحول وهو نصاب قومه في آخر الحول فما بلغ أخرج زكاته وهو ربح عشر قيمته . (٢٢) ويقول ابن قدامة (٢٣) في بناء الحول على الحول في نصاب التجارة اذا اشترى عرضا للتجارة بنصاب من الاثمان أو بما قيمته نصاب من عروض التجارة بنى حول الثاني على الحول الاول لأن مال التجارة انما تتعلق الزكاة بقيمته ، وقيمه هي الاثمان نفسها . ولأن النماء في الغالب في التجارة انما يحصل بالتقليب ولو كان ذلك يقطع الحول لكان السبب الذي وجبت فيه الزكاة لأجله يمنعها لأن الزكاة لا تجب الا في مال نام . ويقول (٢٤) في مسألة اجتماع زكاة النصاب من المال وزكاة نمائه بالتجارة : واذا كان في ملكه نصاب للزكاة فاتجر فيه فتمى أدى زكاة الأصل مع النماء اذا حال الحول . وجملته ان حول النماء مبني على حول الاصل لأنه تابع له في الملك فتبعه في الحول كالمسخال والنتاج وبهذا قال مالك واسحاق وابو يوسف ، واما ابو حنيفة فانه بنى حول كل مستفاد على حول جنسه نماء كان أو غيره وقال الشافعي ان نضت الفائدة قبل الحول لم يبين حولها على حول النصاب واستأنف لها حولا لقوله عليه السلام « لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول » ولنا أنه نماء جار في الحول تابع لأصله في الملك فكان مضموما اليه في الحول كالنتاج ، وكما لو لم ينض

لأنه ثمن عرض تجب عليه زكاة بعضه ويضم الى ذلك البعض قبل البيع فيضم اليه بعده كبعض النتاج ولأنه لو بقي عرضا زكى جميع القيمة فاذا نض كان أولى لأنه يصير متحققا ولأن هذا الربح كان تابعا للأصل في الحول كما لم ينض فنضه لا يتغير حوله والحديث فيه مقال وهو مخصوص بالنتاج وبما لم ينض فنقيس عليه . والذي نأخذ به (٢٥) ، هو أن الربح يقدر كامنا في أصله وراجعا اليه وأن حوله مبني على حوله الأصل لأنه تابع له في الملك فتبعه في الحول فيضم الربح الى أصل المال في الحول ولا يفرد الربح بحوله سواء نض المال أو لم ينض .

والشافعية يخالفون هذا القول اذا نض المال ويتفقون معه ان لم ينض ، ويرد الحنابلة عليهم بأن المال اذا نما في أثناء الحول وبقي المال على العروض في آخر الحول زكى جميع القيمة . فاذا نض المال كان أولى لأن النماء يصير متحققا ولأن الربح بنض المال لم يتغير حوله لأنه تابع للأصل في الحول ولأن التقلب لا يقطع الحول ولأن النماء في الغالب في التجارة انما يحصل بالتقلب ولو كان ذلك يقطع الحول لكان السبب الذي وجبت فيه الزكاة لأجله بمنعها لأن الزكاة لا تجب الا في مال نام .

قياس التكلفة في الفكر الاسلامي (٢٦)

مفهوم التكلفة في الفقه الاسلامي

تتناول الدراسة النقاط التالية :

- ١ - التكلفة والقيمة .
- ٢ - التكلفة في بيع المراجعة .
- ٣ - التكلفة في شركات المضاربة .
- ٤ - التكلفة والقيمة الجارية .
- ٥ - تغير الأسعار وقياس التكلفة .
- ١ - التكلفة والقيمة :

تناول رجال الفقه الاسلامي في دراستهم لفقه المعاملات التفرقة بين ثمن

السلعة (التكلفة) ، وقيمتها .

فقيمة الشيء - من وجهة نظرهم - تتحدد بواسطة القوى المؤثرة في السوق ، وتقاس بالقيم التبادلية للأشياء ، أما تكلفة الحصول على سلعة أو خدمة ، فتتمثل في الثمن الذي تراضى عليه المتعاقدان ، سواء زاد على القيمة أو نقص بالاضافة الى ما تحمله المشتري في سبيل الحصول على السلعة أو الخدمة .

يقول ابن عابدين :

« الثمن هو المبلغ المدفوع في نظير السلعة ٠٠ سواء زاد على القيمة أو نقص ، بينما القيمة ، ما قوم به الشيء من غير زيادة ولا نقصان » (٢٧) ويقول التهانوي : « الثمن قد يكون مساويا للقيمة ، وقد يكون زائدا أو ناقصا عنها ٠٠ (فالذي) يقدره العاقدان بكونه عوضا للمبيع في عقد البيع يسمى ثمنا ، وما قدره أهل السوق ، وقرروه فيما بينهم وروجوه في معاملاتهم يسمى قيمة » (٢٨)

ويقول ابن رشد : « يحسب في الثمن ، ماله عين قائمة كالصبغ والكمد ، وما أشبه ذلك (أي ما يتكلفه الانسان في سبيل اجراء عمليات صناعية على السلعة) فانه بمنزلة الثمن » (٢٩)

وهكذا يرى رجال الفقه الاسلامي ان التكلفة تتمثل في الثمن الذي اتفق عليه طرفا عملية المبادلة ، بالاضافة الى ما يتكلفه المشتري في سبيل الحصول على السلعة ، اما القيمة فهي ما تتحدد بواسطة القوى المؤثرة في الاسواق ، وثمان السلعة كما وضع فيما سبق قد يكون أو لا يكون معبرا عن قيمة السلعة، وأنه بمفهوم ما يتكلفه المشتري في سبيل الحصول على السلعة ، يعتبر مرادفا لمفهوم التكلفة في المحاسبة .

ولقد وضع في دراسة قياس التكلفة في المحاسبة ، انها تشمل المدفوع مقابل الحصول على سلعة أو خدمة معينة ، زائدا كل النفقات الأخرى اللازمة لتهيئة هذه الخدمة أو السلعة للاستخدام في ممارسة النشاط ، وأن التكلفة بهذا المفهوم تمثل قيمة الشيء في تاريخ الحصول عليه ، ولكنها في ظل تقلبات الاسعار ، التي تؤدي الى تذبذب القوة الشرائية للنقود ، ليست بالضرورية تعبيراً عن قيمة الشيء في اية تواريخ لاحقة .

بينما يرى رجال الفقه الاسلامي ان قيمة الشيء تتحدد بواسطة القوى المؤثرة في الاسواق ، وان تكلفة الحصول على سلعة ، قد يعبر أولا عن قيمتها في نفس التاريخ ، ومن باب أولى في اية تواريخ لاحقة .

٢ - مفهوم التكلفة في بيع المربحة :

بيع المربحة ، هو بيع السلعة بالتكاليف التي بذلت في سبيل الحصول عليها مع ربح معلوم ، وقد اختلف الفقهاء في مفهوم التكلفة التي على أساسها يحسب الربح ، حيث يرى البعض حساب الربح على أساس التكاليف الصناعية ، بينما يرى البعض الآخر حساب الربح على أساس التكلفة الكلية . وقبل تناول آراء الفقهاء حول ذلك يهمنى القول بأنهم استبعدوا مقابل عمل صاحب المنشأة في منشأته ، حيث لم يعتبروه احد بنود التكلفة ، واستبعدوا كذلك المبالغ التي ينفقها صاحب المنشأة في شئونه الشخصية من اموال المنشأة .

يقول ابن رشد : « وأما ما لا يختص بالمتاع (عمليات التجارة) فانه لا يحسب في أصل الثمن ، كنفقته ، وكراء (أجرة) بيته وكراء ركوبه .

وأما ما يختص (بعمليات التجار) فان ما يتولاه التاجر بنفسه لا يحسب في التكلفة (٣٠) .

فالنفقات التي لا تتعلق بممارسة النشاط لا تحسب ضمن نفقات المنشأة ولا تدخل في تكلفة السلعة ، كنفقة صاحب المنشأة ، وأجرة مسكنه ، ومصروفات انتقالاته ، وهذه النفقات تشبه الى حد كبير ما يسمى في الفكر المحاسبي بالمسحوبات ، التي هي عبارة عما يسحبه صاحب المنشأة من نقود او سلع لاستعماله الشخصي ، ومن المعروف ان هذه المسحوبات تسجل في الدفاتر لبيان نوع من العلاقة بين صاحب المنشأة ومنشأته ، بعيدا عن الحسابات المعبرة عن نفقات المنشأة وايراداتها ، كما ان محلها ليس حسابات الاستغلال ، وانما الحساب الشخصي لصاحب المنشأة ، الذي قد يعد تخفيضا لرأس المال اذا لم تحقق المنشأة ارباحا ، حيث يعتبر صاحب المنشأة أو الشريك فيها قد سحب جزءا من رأسماله لانفاقه على نفسه .

كذلك فان عمل صاحب المنشأة في منشأته لا يعتبر من قبيل التكلفة لدى رجال الفقه الاسلامي ، واذا كان الاقتصاديون يرون ان مقابل ما يبذله صاحب

المنشأة في منشأته من مجهودات يعتبر من قبيل التكلفة ، انطلاقا من ان التكلفة لا تتمثل في المبالغ المدفوعة فقط ، وانما تشمل بالاضافة الى ذلك ، بعض النفقات الافتراضية ، مثل مكافأة النظم (صاحب المشروع) عن المجهودات التي يبذلها في ادارة منشأته ، لكن التطبيق المحاسبي الذي يعتمد في دراسة مكونات التكلفة على الحدوث الفعلى ، لا على التصور الافتراضى ، يرى ان التحديد السليم للربح يقضى بعدم اعتبار ذلك من قبيل التكلفة ، ويتفق في هذا مع رجال الفقه الاسلامي .

وفيما يتعلق بمفهوم التكلفة التي يحسب عليها الربح في بيوع المربحة فيرى بعض الفقهاء ، انها تقتصر على التكاليف الصناعية ، اما غيرها من التكاليف مثل تكاليف التسويق والادارة فتدخل ضمن التكاليف ، لكن لا يحسب عليها نسبة الربح .

يقول ابن رشد : « ويحسب في ثمن السلعة ماله عين قائمة كالصبيغ والكمد والقتل (العمليات الصناعية) فانه بمنزلة الثمن ويحسب له الربح .
واما ما ليس له عين قائمة (ويتعلق بممارسة النشاط) فانه يحسب في اصل الثمن ، ولا يحسب له ربح » (٣١)

وجاء في حاشية الدسوقي : « وحسب على المشتري ماله عين قائمة (العمليات الصناعية) واما ما ليس له عين قائمة ، ولكنه اثر زيادة في قيمة المبيع فانه يحسب ما خرج من يده فقط » (٣٢) .

بينما يرى البعض الاخر من الفقهاء ان التكلفة التي يحسب عليها الربح تشمل جميع التكاليف المتعلقة بالسلعة موضع البيع صناعية أو تسويقية أو ادارية ، أي يحسب الربح على التكاليف الكلية .

يقول ابن رشد : « قال ابو حنيفة بل يحمل على السلعة كل ما نابه (انفق) عليها » (٣٣)

ويقول ابن نجيم . . الاصل ان كل ما يوجب زيادة في رأس المال (تكلفة السلعة) حقيقة أو حكما ، يضمه الى (التكلفة) وكذا ما اعتاده التجار كأجرة السمسار (٣٤) .

ويقول ابن عابدين : « والمعتمد عليه في ذلك عادة التجار » (٣٥) .
وبتحليل الآراء السابقة لرجال الفقه الاسلامي ، نجد انهم لمسوا المكونات

الاساسية للتكلفة ، وربطوا بين بند التكلفة والوظيفة التي يخدمها بحيث يمكن القول ان التكاليف التي تزيد في عين السلعة تكاليف صناعية واما التي تزيد في قيمتها حقيقة أو حكما فتكاليف التسويق والادارة .

كما أنهم ناقشوا العلاقة بين التكاليف المبذولة في سبيل الحصول على السلعة أو في انتاجها ، وبين سياسات التسعير ، فمنهم من يرى الاخذ بالتكلفة الكلية في تحديد تكلفة السلعة ، كما في قول ابي حنيفة « يحمل على السلعة كل ما نابه عليها » ، ومنهم من رأى ان الربح عائد للتكاليف الصناعية فقط ، وان الربح المتفق عليه في بيع المربحة ، يحسب على اساس التكلفة التي لها عين قائمة - التكاليف الصناعية - أو على ثمن شراء السلعة المعاد بيعها دون اجراء عمليات صناعية عليها . وهناك من رأى ان المبدأ الذي يحكم في هذا الصدد « هو عادة التجار » على حد تعبير ابن عابدين السابق .

٣ - مفهوم التكلفة في شركات المضاربة الشرعية :

شركات المضاربة الشرعية ، كما تبدو من وجهة نظر رجال الفقه الاسلامي يقتصر نشاطها على العمليات التجارية ، حيث يتشارك اثنان أو أكثر ، أحدهما (أو بعضهم) برأس مال فقط ، وثانيهما (أو بعضهم) بعمل فقط (أو عمل ورأس مال) .

وقد ناقش الفقهاء تصرفات المضارب التي يترتب عليها نفقات تعد من قبيل التكلفة اللازمة لممارسة النشاط ، والتي سنجدها كما سيتضح من آراء الفقهاء تتعلق ببند التكاليف التسويقية ، مثل تكاليف النقل ، والضرائب على المشتريات ، ومسموحات المبيعات والمشتريات وتكاليف الرحلات التجارية التي يقوم بها المضارب .

فالتكاليف التي تلزم لتسويق السلعة كتكاليف نقلها من موضع الى موضع يرى الفقهاء انها لازمة لتحصيل الربح ، وتعتبر احد بنود التكلفة ، بينما التكاليف التي تلزم لنقل السلعة الى محل المشتري ، تقع على عاتق المشتري اما التكاليف التي تلزم لاعداد المبيع للتسليم الى المشتري كالكيل والوزن فتقع على عاتق البائع .

يقول الشلبي : « المضارب له ٠٠٠ ان يستأجر السفن والدواب لحمل المال ، لان الربح يحصل بنقل المال من موضع الى موضع ولا يمكنه ذلك بنفسه ٠ (٣٦)

ويقول ابن قدامه : « واجرة الكيال والوزان على البائس ، لان عليه تقبيل (تسليم) المبيع ٠٠ واما نقل المنقولات ٠٠ فهذا على المشتري لانه يتعلق به حق توفيه » ٠ (٣٧)

كذلك تعتبر من ضمن التكلفة النفقات الشخصية للمضارب ، التي ينفقها اثناء قيامه بالرحلات التجارية ، يقول ابن قدامه : « ينفق من المال بالمعروف ، اذا شخص به عن البلد لان سفره لاجل المال ، فكانت نفقته منه ٠ » قال احمد ، ينفق على نفسه ، غير متعد بالنفقة ولا مضر بالمال ٠ فان كان معه مضاربة اخرى ٠٠ فالنفقة على قدر المالكين » ٠ (٣٨) كما يعتبر من بنود التكلفة الرسوم الجمركية المدفوعة عن البضاعة المشتراة ٠

يقول ابو جعفر الدمشقي : « يستحب ان يستصحب رقعة بأسعار جميع البضائع في البلد الذي يريد العود اليه بما يجلب ، وكذلك بمكوس (رسوم الجمارك) البضائع ٠ فاذا اراد أن يشتري شيئاً قارن بين سعره في البلد الذي يشتري منها ، وسعره في البلد الذي يريد العود اليه ، ثم يراعي المؤن التي تلزمه لحين الوصول » ٠ (٣٩)

لقد لمس أبو جعفر بفكرته هذه ، ما يجب ان تكون عليه تصرفات المضارب الذي يسعى للحصول على الربح ، كما تنال الضرائب المدفوعة عن المشتريات باعتبارها من بنود التكلفة ٠

وهنا يثار تساؤل عن الزكاة المدفوعة باعتبارها ضريبة (٤٠) ، تفرض في أموال التجارة والصناعة ، على صافي الاصول المتداولة والربح ، هل تعتبر من قبيل التكلفة أم لا ؟ ٠

اختلف الفقهاء في ذلك ، حيث يرى ابن حجر ، انها من قبيل التكلفة ، فيقول « حسبت من الربح في الاصح كمؤن المال » ٠ (٤١)

بينما يرى آخرون انها تعتبر استعمالا للربح ، يقول الامام الشافعي :
« واذا دفع الرجل الف درهم قراضا على النصف فاشتري بها سلعة وحال
عليها الحول وهي تساوى ألفين ، فالزكاة على رب المال في الألف والخمسمائة
ووقفت زكاة خمسمائة ، فان حال عليها حول من يوم صارت للعامل زكاهما ان
كان مسلما ٠٠ والقول الثاني يحصى ذلك (أي عدد السنين) فان سلم ربحه
ادى زكاته كما يؤدي ما مر عليه من السنين ، منذ كان في المال فضل ، ٠ (٤٢)
كما جاء في حاشية الدسوقي على الشرح الكبير : « ان زكاة القراض
(رأسمال المضاربة) من عند ربه (صاحبه) ، الا ان يرضى العامل باخراج
زكاته منه ويحسبها ربه (صاحبه) على نفسه ، فلا تجبر بالربح كالخسارة ،
والعامل هو الذي يزكي ما نابه من الربح ، لسنة واحدة ، ٠٠٠ لكن الذي لابن
رشد في المقدمات ، انهما ان ادارا او العامل ، لزم العامل زكاة حصته في
الربح لكل عام بعد المفاصلة » (٤٣) .

ويقول ابن قدامة : « وان دفع الى رجل الفاضل مضاربة على ان الربح بينهما
نصفان ، فحال الحول وقد بلغ ثلاثة آلاف فعلى رب المال زكاة ألفين ، لان ربح
التجارة حوله حول اصله ، (وعلى المضارب زكاة حصته لانها له) وليست
ملكاً لرب المال ، بدليل ان للمضارب المطالبة بها .
ومن أوجب الزكاة على المضارب فانما يوجبها عليه اذا حال الحول
حين تبلغ نصيبا بمفردها ، أو يضمها الى ما عنده من جنس المال
والاثمان ، ٠ (٤٤) .

ويقول أبو الخطاب : « ويحتسب حوله (نصيب العامل من الربح) من
حين ظهور الربح ٠٠ ولا يجب اخراج زكاته حتى يقبض المال ، لان العامل
يملك الربح بظهوره ، فاذا ملكه جرى في حوله الزكاة ، ولان من اصلنا ان في
المال الضال والمغصوب والدين على مماطل الزكاة ٠٠ كذا هنا ، ٠ (٤٥)
ويقول ابن قدامة : « وليس عليه اخراجها (زكاة المال) قبل القسمة ،
كالدين لا يجب الاخراج منه قبل قبضه ، والعامل ليس عليه زكاة في حصته
حتى يقتسما ، ويستأنف حولا من حينئذ » (٤٦) .

ومن الآراء السابقة للفقهاء يتضح ان في زكاة المال في شركات المضاربة
رأيين ، حيث يرى ابن حجر انها من قبيل التكلفة بينما يرى الامام الشافعي في

أحد قوليه وابن قدامه (من فقهاء الحنابلة) وابن عرفة (من فقهاء المذهب المالكي) أن الزكاة تخصيص للربح ، وليست عبئا عليه .

كما اختلفوا أيضا حول تحديد تاريخ بداية احتساب الحول الذي تجب في نهايته الزكاة على حصة المضارب في الربح ، حيث يرى أبو الخطاب والامام الشافعي وابن عابدين أنه يبدأ حسابها من ظهور الربح لا تحققه ، ويحصى عدد السنين التي انقضت قبل بيع السلع ثم تخرج الزكاة الواجبة عن عدد السنين التي مضت بعد اقتسام الربح ، بينما يرى ابن قدامة وابن عرفة أنه يبدأ حساب المدة من تاريخ اقتسام الربح ويستأنفها حولا من حينئذ . والربح نوع من نماء المال ، وإن العبرة في النماء الخاضع للزكاة الواجبة ، هو النماء التقديري ، ولذا فإن الزكاة على الربح - بهذا المفهوم - ليست تكلفة ، خلافا لابن حجر من فقهاء الشافعية ، وإنما هي شبيهة بضريبة الدخل التي تعد استعمالا للربح ، يؤيدني في ذلك طريقة حساب الزكاة على حصة المضارب كما يمكن أن تستنتج من آراء الفقهاء السابقة .

وإذا كانت الزكاة تجب حتى في ظل حدوث خسارة في إحدى السنوات ، على عروض التجارة (صافي الأصول المتداولة) ، فأرى أن تحسب لكونه يؤجل إخراجها حتى تتحقق أرباح في الأعوام التالية لتخرج من هذه الأرباح ، يؤيد ذلك رأي الامام الشافعي في أحد قوليه الذي يقضي بحساب الزكاة على حصة المضارب في الربح حين تظهر الأرباح وعدم إخراجها (دفعها) إلا بعد اقتسام الأرباح بين الشركاء .

ويجري التطبيق المحاسبي والتشريع الضريبي على اعتبار ضريبة الأرباح التجارية والصناعية - باعتبارها ضريبة دخل : استعمالا للربح وليست عبئا عليه ، أي أنها ليست من قبيل التكلفة ، بخلاف الضرائب الأخرى ، التي تتحملها المنشأة ، فإنها تعد من قبيل التكلفة ، وهذا التطبيق يتفق مع رأي رجال الفقه الإسلامي فيما يتعلق باعتبار الضرائب من بنود التكلفة عند الزكاة باعتبارها ضريبة دخل على رأي بعض الفقهاء .

وكذلك تناول رجال الفقه الإسلامي ، ما يشبه إلى حد كبير مسموحات المبيعات والمشتريات ، ومردوداتها في المحاسبة ، حيث يقول ابن قدامة : « ويرد بالعيب فيما وليه هو ، وفيما ولي صاحبه وإن ردت عليه السلعة بعيب »

فله ان يقبلها ، وله ان يعطي أرش (مقابل) العيب ، أو يحط (يخصم) من ثمنه ، لان ذلك قد يكون احظ (احسن) من الرد » (٤٧) .

ويقول ابن رشد : « ومالك يفرق بين العيب اليسير والكثير ، فيقول ان كان العيب يسيرا لم يجب الرد ووجبت قيمة العيب (الخصم) ، وان كان كثيرا وجبه الرد » (٤٨) .

ويتضح من ذلك ان الخصم لعيب في المبيع أو المشتري ، يعتبر تخفيضا لثمن الشراء أو البيع لأنه خصم من الثمن .

وبتحليل ما سبق من آراء الفقهاء ، يتضح ان النقاش حول التكاليف في شركات المضاربة ، قاصر على بنود التكاليف التسويقية مثل الأجور والنقل والمسموحات والضرائب ، والسبب في ذلك الطبيعة التجارية لشركات المضاربة .

وبذا يتضح ان مفهوم التكلفة في بيوع المرابحة ، وشركات المضاربة تشمل الخدمات الفورية مثل خدمات النقل والعمالة ، والخدمات قصيرة الاجل الاستفادة من السلع المشتراه للاستخدام في عمليات التصنيع أو البيع .

اما الخدمات طويلة الأجل الاستفادة من الاصول الثابتة ، فالواقع ان هذا العنصر من عناصر التكلفة ، لم تكن قد ظهرت أهميته ، فقد كانت الصناعة آنذاك حرفا يدوية بسيطة ، ومن ثم لم تمثل الاصول الثابتة، والخدمات الاستفادة منها نقطة نقاش بين رجال الفقه الاسلامي ، بيد انه ليس ثمة ما يمنع من استنباط رأي رجال الفقه الاسلامي في هذا الصدد من مواضع أخرى غير فقه المعاملات .

فالاموال الموقوفة - في الفقه الاسلامي - لا تقصد لجنسها ، وانما لتستخدم المنافع الاستفادة منها في المصالح الموقوفة عليها ، ويجب على من يرفع شأن الوقف المحافظة على مصدر المنافع ، لان الوقف مؤبد ، لا تتعطل منافعه ، الا اذا تعذر الحصول عليها من مصدره . يقول الامام الشافعي في توضيح كيفية المحافظة على الدار الموقوفة وتوزيع ايراداتها : « وعلى كل وال يليها ، أن يعمر ما وهي من هذه الدار، ويصلح ما خاف فسادها منها ويصلح منها ما فيه الصلاح لها ، والاستزادة في غلتها . . مما يجتمع من غلة (ايراد) هذه الدار ، ثم يفرق ما يبقى منها على من له هذه الغلة » (٤٩) .

وهكذا فإن النقص الحاصل في الدار الموقوفة ، بسبب المنافع المتولدة منها ، يجب ان يحجز مقابله من غلتها ، حتى يمكن المحافظة على مصدر تولد الايراد بالقيام بالاصلاحات اللازمة .

والأصول الثابتة تقتنى للاستفادة بمنافعها في ممارسة النشاط ومن ثم يجب احتجاز قيمة هذا النقص من الايراد المتولد عن ممارسة النشاط بالتطبيق لرأي الفقهاء في مصادر المنافع الموقوفة .

وبهذا تشمل التكلفة في الفقه الاسلامي ، تكلفة الخدمات التي اسهمت في ممارسة النشاط ، سواء كانت خدمات فورية ، أو قصيرة الاجل ، أو طويلة الاجل .

٤ - التكلفة والقيمة الجارية في الفقه الاسلامي :

تناولت الدراسة في النقطة السابقة ، مفهوم التكلفة من وجهة نظر رجال الفقه الاسلامي ، وتبين انها تشمل جميع بنود التكلفة اللازمة لممارسة النشاط فكيف تقاس هذه التكلفة ؟

مقياس القيمة - في الفقه الاسلامي - هو النقود ، وهذه النقود هي الذهب والفضة ، أما النقود الوضعية ، فهذه تستمد قيمتها في التعامل ، وتقوم بها الاشياء ، حسب قانون اصدارها في المجتمع .

يقول السنخسى : « الاموال التي لها صفة المالية ، اجناس باعتبار اعيانها ، جنس واحد ، باعتبار صفة المالية فيها ، والذهب والفضة ، خلقا جوهرين للاثمان » . (٥٠)

ويقول ابن قدامة : « الاثمان هي الذهب والفضة ، وهي قيم الاموال ، ورأس مال التجارات » . (٥١)

والتكلفة باعتبارها المقابل للخدمات ، التي أسهمت في ممارسة النشاط ، تقوم وتقاس بالنقود ، حتى يتم تجانس التعبير عنها بلغة واحدة ، هي النقود ، فهل تقاس الكلفة على اساس ما بذل في سبيل الحصول على الخدمة ، التي اسهمت في ممارسة النشاط . ام على اساس قيمتها الجارية ؟

أساس التقويم في الفكر المحاسبى الاسلامي بصدد ميزانيات الاستغلال،

لتحديد قدر الزكاة الواجبة ، هو القيمة الجارية ، وهذا رأي جمهور الفقهاء .
يقول ابو عبيد بن سلام « حدثنا كثير بن هشام ، عن جعفر بن يرقان
عن ميمون ابن مهران قال ، اذا حلت عليك الزكاة ، فانظر ما كان عندك من نقد
أو عرض (سلعة) للبيع ، فقومه قيمة النقد ، وما كان من دين في ملاءة (على
مدين موسر) احسبه ثم اطرح منه ما كان عليك من الدين ، ثم زك
ما بقى » . (٥٢)

وقال أيضا في الثمن الذي يجب التقويم به « قومه بنحو من ثمنه ، يوم
حلت فيه الزكاة ، ثم اخرج منه زكاته » . (٥٢)
ومن ثم تقاس تكلفة الخدمات الفورية بتكلفة الحصول عليها ، وتقاس
تكلفة الخدمات قصيرة الاجل ، على اساس القيمة الجارية للمستنفذ منها في
ممارسة النشاط ، اما تكلفة الخدمات طويلة الاجل المستنفذة في ممارسة
النشاط ، فتقاس بالفرق بين القيمة الجارية للاصول الثابتة في بداية الفترة
وقيمتها في نهايتها .

٥ - تغير الاسعار وقياس التكلفة في الفقه الاسلامي :

في دراسة تغير الاسعار ، من وجهة نظر رجال الفقه الاسلامي ، سنجد
انهم فرقوا بين تغير الاسعار بسبب تغير عوامل العرض والطلب ، وبين تغير
الاسعار الذي يؤثر على القوة الشرائية للنقود بالزيادة والنقص .
وفيما يتعلق بدراسة تغير مستوى الاسعار بسبب تغير عوامل العرض
والطلب ، أو حوالة الاسواق كما أسموه ، فان هذه لا اعتبار لها ، ولا تؤخذ
في الحساب .

يقول ابن رشد « فأما الزيادة بحوالة الاسواق (تغير عوامل العرض
والطلب) ، أو النقصان بها ، فانه لا يعتبر بها » . (٥٣)

وأما ما يعترى وحدات النقود من تغير قوتها الشرائية بسبب التغير في
المستوى العام للأسعار زيادة ونقصا ، فهذا هو الذي نتناوله بالدراسة ، لانه
يؤثر على تحديد المراكز المالية لتحديد قدر الزكاة الواجبة ، كما يؤثر على
الوفاء بقيمة المبيعات الآجلة ، وقيمة القروض ، وأضيف ان له اثره على

القياس السليم للتكلفة التي تتم المقابلة بينها وبين الإيرادات بهدف تحديد الربح .

وفيما يتعلق بالوفاء بقيمة المبيعات الآجلة والقروض ، اذا تغيرت الاسعار وقت الوفاء ، تغيرا مؤثرا على القوة الشرائية للنقود بالزيادة والنقص فان الفقهاء اختلفوا في ذلك ، حيث يرى البعض التمسك بالقيمة التاريخية (الاصلية) بغض النظر عما حدث من تغير في القوة الشرائية للنقود ، بينما يرى البعض الآخر ، ان الوفاء يجب ان يتم على اساس القيمة الجارية لا التاريخية .

يقول برهان الدين محمود : « واذا غلت بأن زادت قيمتها ٠٠ او نقصت قيمتها ورخصت ، فالبيع على حاله ، ويطالب بالدرهم بذلك العيار الذي كان وقت البيع » (٥٤)

ويقول ابن عابدين في الوفاء بقيمة القرض : « يأخذ منه عدد ما اعطى لا يزيد ولا ينقص » (٥٥)

وجاء في مجمع الانهر : « لو غلت قيمتها أو نقصت قبل القبض ، فالبيع على حاله بالاجماع ٠٠ ويطلب بنقد بذلك العيار الذي كان وقت البيع » (٥٦) ومن هذه الاراء ، يتضح ان هذا البعض من الفقهاء ، يرى الاعتماد على القيمة التاريخية ، لقيمة المبيعات الآجلة أو القرض ، حين الوفاء بهما اذا تغيرت الاسعار .

بينما يرى البعض الآخر ، الأخذ بالقيمة الجارية عند الوفاء ، قال ابو يوسف : « عليه قيمتها من الدرهم يوم وقع البيع - في عقود البيع - ويوم وقع القبض - في عقود القرض » (٥٧)

ويقول ابن عابدين « ان المفتى به ٠٠ وجوب قيمتها يوم القرض » (٥٨) أي يوم الوفاء بقيمة القرض .

على ان هذا التغير في القوة الشرائية للنقود ، انما يتعلق بالنقود الوضعية (الورقية والمعدنية الان) ، وليس بالنقود الخلقية (الذهب والفضة) . يقول ابن عابدين : « والذي فهم من كلامهم (اي الفقهاء) ان الخلاف المذكور ، انما هو في الفلوس ، والدرهم الغالبة الغش » (١٠)

ومما سبق يرى الباحث ، ان النقود الخلقية (الذهب والفضة) يجب

منها ، ما تم التعاقد عليه عددا ، أو مقابله من النقد الآخر حسب سعر الصرف بينهما ، اما النقود الوضعية فتجب قيمتها ، حيث هي التي جرى بشأنها الخلاف السابق بين الفقهاء .

وتطبيقا لذلك في قياس التكلفة ، فان تكلفة الجهود المستنفدة في ممارسة النشاط ، يجب ان تتم على اساس قيمتها الجارية وقت الاستخدام ما دامت القوة الشرائية للنقود - مقياس القيمة - ليست ثابتة ، يؤدي في ذلك ما سبقت الاشارة اليه من ان العبرة في التقويم عند اعداد المراكز المالية بهدف ربط ضريبة الزكاة ، هي القيمة السوقية ، وبذلك يتم التعبير عن قوائم نتائج المنشأة ، والمركز المالي لها بوحدات نقد ذات قوة شرائية واحدة .

ولقد سبق القول ، ان ما تجدد عن عروض القنية - الأصول الثابتة - لا يعتبر ربحا . بل فائدة تختلف في حكمها وصفقتها عن ربح النشاط ، رغم ان كليهما يعتبر نماء للمال ، بمفهوم ان النماء ، هو الزيادة .

ومن ثم فان الفرق بين قياس تكلفة الخدمات المستنفدة من الأصول على اساس قيمتها الجارية ، وقيمتها التاريخية يسمى فائدة من وجهة نظر فقهاء المذهب المالكي ، وأرى ان يفرد لها حساب مستقل ضمن الاحتياطات الرأسمالية حيث انها لا تعتبر ربحا قابلا للتوزيع ، ولا للخضوع للضرائب .

أما ما ينتج عن قياس تكلفة الخدمات المستنفدة قصيرة الاجل في ضوء قيمتها الجارية من ارباح ، فانها مثل الارباح العسادية قابلة للتوزيع وللخضوع لضريبة الزكاة باعتبارها ضريبة المال النامي ونمائه .

قياس الايراد من وجهة نظر رجال الفقه الاسلامي (٥٩)

تتناول الدراسة النقاط التالية : -

١ - مفهوم الايراد .

٢ - قياس الايراد .

١ - مفهوم الايراد :

نماء الاموال في الفقه الاسلامي - عدا الذهب والفضة - يحتاج الى ممارسة نشاط استثماري ، يتحقق من ممارسته ايرادات ، نحصل منها على الربح بعد استئزال التكاليف المبذولة في سبيل الحصول عليها .

والايراد بمفهوم انه ناتج ممارسة النشاط ، يمكن ان نستنبطه من حديث

الفقهاء عن كيفية حدوث الربح في فقه المعاملات .

يقول ابن رشد : « الربح ليس بمتولد عن المال بنفسه كنتاج الماشية ،

وانما يحصل لصاحب المال من بائعه بمبايعته اياه ، ولو شاء لم يبياعه » (٦٠)

وجاء في حاشية قليوبي وعميرة ان « الربح يكتسب بحسن

التصرف » (٦١) .

ويقول الزيلعي : « والمضاربة ، دفع المال الى غيره ليتصرف فيه ويكون

الربح بينهما على ما شرطا ، فيكون الربح لرب المال بسبب ماله ، لانه نماء

ملكه ، وللمضارب باعتبار انه تسبب لوجود الربح » . (٦٢)

ويقول ابن قدامة : « قولهم ان الربح تابع للمال وحده ممنوع بل هو تابع

لهما (المال والعمل) ، كما انه حاصل بهما » . (٦٣)

وهكذا فان حدوث الربح يتطلب ممارسة نشاط ، وحدث عملية تبادل ،

وتفاعل رأس المال والعمل ، فضلا عن ذلك يجب توافر حسن التصرف ، ومن

ثم يمكن القول بأن الايراد الذي هو المقابل في عملية المبادلة ، يستلزم تفاعل

رأس المال والعمل ، اي أنه ناتج ممارسة النشاط التشغيلي للمنشأة .

ولقد سبق القول عند دراسة مفهوم الربح في الفكر الاسلامي (٦٤) بأن الربح يمثل نماء الاصول المتداولة ، بينما نماء الاصول الثابتة يسمى فائدة باعتبارها اموالا مستفاداً دون بذل مجهودات مقابلها وانما حدثت نتيجة الاحتفاظ بالاصول ، ومن ثم فاننا نستطيع التمييز بين ايرادات ممارسة النشاط التشغيلي ، وهي التي يمكن التعرف عليها - كما يرى الفقه الاسلامي - بدراسة التغيرات في صافي الاصول المتداولة بين نقطتين من الزمن ، وبين ايرادات الاقتناء ، وهي التي يحصل عليها المشروع نتيجة ممارسة نشاط الاحتفاظ بالاصول .

٢ - قياس الايراد :

من خلال مراحل خلق الايراد ، يمكن التعرف عليه وقياسه من خلال ثلاث نقاط ، تمثل كل منها تغيراً في صور الثروة المملوكة ، فالانتاج يمثل اتمام عملية التأليف بين الخدمات والجهود بغية الوصول الى المنتج النهائي سلعة ام خدمة ، والبيع يمثل عملية تسليم السلعة أو تقديم الخدمة واستلام المقابل ، نقوداً أو مكافئها ، وتسلم النقود يمثل الحصول على المقابل في عملية المبادلة على وجه اليقين ، وهذه النقاط ، قد تحقق كلها بدون فواصل زمنية ، كما في المبيعات النقدية التي تحدث بمجرد اتمام مراحل الانتاج ، كما قد تتسع الفواصل الزمنية بين تحققها .

فكيف يمكن قياس الايراد من وجهة نظر رجال الفقه الاسلامي ؟ سنحاول التعرف على كيفية قياس الايراد في الفقه الاسلامي بالاستنتاج من آراء الفقهاء حول النماء الخاضع لزكاة المال ، ومفهوم الاستبدال الذي يحقق ربحاً للبائع ، وتوزيع الارباح في شركات المضاربة الشرعية . وفيما يتعلق بالنماء (٦٤) الخاضع لزكاة المال ، فلا يشترط تحقق هذا النماء في صورة نقدية ، بل يكفي ان يكون قابلاً للتحقيق في صورة نقدية حتى يخضع لزكاة المال ، رغم انه ما زال في صورة سلع لم يتم بيعها بعد . يقول ابن قدامة : « ولم نعتبر حقيقة النماء لكثرة اختلافه ، وعدم ضبطه ، ولان ما اعتبرت مظهره قيمته التقديرية (لم يلتفت الى حقيقته » (٦٥)

ويقول ابن حجر : « ويضم الربح الحاصل اثناء الحصول أو مع آخره
• إلى الاصل في الحول • لان الربح كامن غير متميز » (٦٦) •

وهكذا يتضح ان النماء الخاضع لزكاة المال لا يشترط ان يكون محققا
في صورة نقدية ، بل يكفي ان يكون قابلا للتحقيق ، حتى يخضع لزكاة المال
وبناء على ذلك يمكن القول ، ان العبرة في التعرف على الايراد من وجهة نظر
رجال الفقه الاسلامي ، هو وقوع الحدث المادي الذي يؤدي الى امكانية
الحصول على الايراد ، اي اتمام الانتاج في المنشآت الصناعية أو حدوث
التقديم الفوري للخدمة في المنشآت التي تقوم بتقديم الخدمات الى الافراد •
لكن تحقق الايراد في صورة نقود أو مكافئها ، يعتبر ضرورة لتوزيع
الارباح من وجهة نظر رجال الفقه الاسلامي ، حيث لا يجوز توزيع أية ارباح
الا ما تحقق منها في صورة نقدية •

يقول الزيلعي : « واذا علم المضارب بالعزل ، ومال المضاربة عروض
(سلع) باع العروض ، ولا ينزل من ذلك لان له حقا في الربح ، ولا يظهر الا
بالنض (التحول الى نقود) فثبت له حق البيع ليظهر ذلك » • (٦٧)

كما ان اقتسام الربح رهن بارادة الشريكين ، فلا يجوز لاحدهما الانفراد
وأخذ جزء من الربح دون علم الآخر ، كما لا يصح اقتسامه بمجرد ظهوره ،
وانما لا بد من الانتظار حتى انتهاء نشاط الفترة المحاسبية حيث قد تحدث
خسائر تمتص ما ظهر من ارباح •

يقول ابن قدامة : « واذا ظهر في المضاربة ربح لم يجز للمضارب أخذ
شيء منه بغير اذن رب المال ، لا نعلم في هذا خلافا ، وانما لم يملك ، لان
الربح وقاية لرأس المال ، فلا يأمن الخسران ، الذي يكون الربح له جابرا ،
فيخرج بذلك عن ان يكون ربحا » • (٦٨)

وهكذا يتضح ان الارباح القابلة للتوزيع من وجهة نظر رجال الفقه
الاسلامي ، هي التي تتحقق في صورة نقدية نتيجة حدوث المبادلة واطعام بيع
السلع أو تقديم الخدمات •

وبناء على ذلك يمكن القول ان تحقق الايراد نتيجة حدوث المبادلة واطعام
عملية البيع ، ضرورة لتحديد الارباح القابلة للتوزيع من وجهة نظر رجال
الفقه الاسلامي •

وإذا كان الايراد يتحقق نتيجة القيام بعملية مبادلة ، فان عملية المبادلة تتضمن استبدال شيء بشيء ، أي تسلم المقابل للسلعة المباعة أو الخدمة المقدمة .

والاستبدال من وجهة نظر رجال الفقه الاسلامي، يتضمن معاوضة يقصد من ورائها الحصول على الربح .

جاء في تفسير المنار : « ان الاستبدال لا يكون شراء ، الا اذا كان فيه فائدة يقصدها المستبدل منه . » (فهو) معاوضة بين طرفين يقصد بهما الربح ، (٦٩)

ويقول الطبري في تفسيره قول الله تبارك وتعالى « فما ربحت تجارتهم » (٧٠)

« الربح من التجارة ، المستبدل من سلعته المملوكة عليه بدلا هو انفس منها أو من ثمنها الذي يبتاعها به ، فاما المستبدل من سلعته بدلا دونها ، ودون الثمن الذي يبتاعها به ، فهو الخاسر في تجارته » (٧١)

وبذا يتضح ان مفهوم الاستبدال من وجهة نظر الفقه الاسلامي يتضمن معاوضة يقصد من ورائها الحصول على الربح ، ويتم باستلام المقابل للمنتجات المباعة ويجب ان يكون المقابل الذي يتم الحصول عليه أكبر من التكاليف التي بذلت في سبيله .

ومن كل ما تقدم فان الايراد من وجهة نظر رجال الفقه الاسلامي ، يمكن التعرف عليه وقياسه عند نقطة الانتاج بالقيمة التبادلية للمنتجات ، وهو بهذا المفهوم يخضع لزكاة المال ، اما تحقق الايراد بالبيع فهذا - من وجهة نظر رجال الفقه الاسلامي - ضرورة لامكانية توزيع الارباح بين الشركاء .

ولقد سبق القول اثناء تناول مفهوم الربح في فقه الزكاة ، ان نماء المال المقيس على أساس النماء التقديري أو التحقيقي ينقسم كما يرى فقهاء المذهب المالكي الى ربح وغلة وفائدة .

اما الربح فهو زيادة المبيع على ثمنه الاول ذهباً أو فضة ، أو المتحقق نتيجة اعادة تأجير مكترى للتجارة لشبهه بما يسمى في الفكر المعاصر بتقديم وبيع الخدمات .

والغلة هي ما تجددت عن عروض التجارة بلا بيع لرقابها مثل ثمر شجر
وايجار عقارات مشتراة للتجارة .

اما الفائدة فهي نماء عروض القنية - الاصول الثابتة في المنشآت ،
والعروض المقتناة للاستعمال بالنسبة للأفراد - التي تنتج من ارتفاع قيمة
هذه العروض أو جنى الثمار التي تنتج من بعضها .

ولقد أوضحت آنذاك ان فقهاء المذهب المالكي رتبوا على ذلك اختلاف
حكم كل نوع من الانواع الثلاثة للنماء من حيث الخضوع لزكاة المال فالربح
يخضع لزكاة المال تبعاً لحول أصله ، أما الفائدة والغلة فيستقبل بقيمتها حول
من يوم استفادتها اذا بلغت نصاب الزكاة ، بينما ذهب فقهاء المذاهب
الآخرى الى اعتبار كل نماء في عروض التجارة ربها خاضعاً لزكاة المال
بمجرد تولده بينما اعتبروا نماء عروض القنية (الاصول الثابتة) له سمته
الخاصة وحكمه المختلف عن ربح عروض التجارة في الخضوع لزكاة المال ،
حيث اذا بلغ نصاب الزكاة يستأنف به حول من يوم استفادته ، وبهذا
يتفقون مع فقهاء المذهب المالكي في مفهوم وحكم نماء عروض القنية وان
اختلفوا في تسميته حيث وصفه الامام الشافعي بالغلة (٧٢) ، واعتبره البعض
الآخر أموالاً مستفاداً (٧٣) أو فائدة (٧٤) .

واذا كان الفكر المحاسبي الحديث يحاول التمييز بين الربح الناتج
من ممارسة النشاط التشغيلي للمنشأة ، والربح الناتج عن اقتناء الاصول فان
الربح الناتج عن ممارسة النشاط التشغيلي يشمل ما ذهب فقهاء المالكية الى
تسميته بالربح والغلة معاً . اما أرباح حيازة الاصول فهذه تشبه نماء عروض
القنية في الفكر الاسلامي ، على ان التطبيق الضريبي المصري وفقاً للتشريع
الضريبي يذهب الى اخضاع الأرباح المحققة بالفعل في صورة نقود أو مكافئها
للضريبة ، سواء اكانت أرباحاً ناتجة عن ممارسة النشاط التشغيلي أو
الاقتنائي للمنشأة ، بينما يرى رجال الفقه الاسلامي ان أرباح العمليات (ربح
عروض التجارة) تخضع لزكاة المال باعتبارها ضريبة على رأس المال
المتداول والربح وتستقطع من الدخل ، عدا المالكية الذين يرون ان الغلة - وهي
ما تشبه الأرباح العرضية - يستقبل بها حول جديد اذا بلغت نصاب زكاة يوم
استفادتها هذا بغض النظر عما اذا كانت هذه الأرباح محققة أو غير محققة

لان العبرة في الفقه الاسلامي ، كما سبق ، بالنماء التقديري .
اما نماء عروض القنية (ارباح حيازة الاصول) فلا تخضع لزكاة المال
بمجرد تحققها كما يرى الفكر الضريبي المعاصر الذي يخضعها لضريبة الدخل
بمجرد تحققها ، وانما يستأنف بها حول جديد - تخضع للزكاة في نهايته -
من يوم استفادتها اذا بلغت نصاب الزكاة بغض النظر عما اذا كانت محققة
او غير محققة .

واذا كان تحقق الارباح في صورة نقود أو مكافئها ضرورة لكي يمكن
توزيع الارباح ، فان الفكر الاسلامي المحاسبي يرى في هذا الصدد بالاضافة
الى تحقق الارباح ، ان يكون التوزيع باتفاق ارادة الشركاء ، وان يكون
الربح المحدد الذي تجري منه التوزيعات قد تم قياسه عن طريق مقابلة
الايرادات بتكاليف الخدمات المستنفدة في ممارسة النشاط المقيسة قيمتها في
ضوء القيم السوقية لهذه الخدمات ، حتى لا يتضخم الربح المحدد نتيجة زيادة
الاسعار ، وبالاضافة الى ذلك يجب ان يستبعد من الارباح مقابل الخسائر التي
قد تحدث ، لان الربح وقاية لرأس المال ، ومن ثم يجب استبعاد أية خسائر
قبل القول بوجود الارباح .

يقول ابن قدامة : « وليس للمضارب ربح حتى يستوفى رأس المال الى
ربه ، ومتى كان في المال خسران وربح جبرت الوضيعة من الربح سواء كان
الخسران والربح في مرة واحدة ، أو الخسران في صفقة والربح في أخرى ،
او أحدهما في سفرة والآخر في أخرى ، لان معنى الربح هو الفاضل عن رأس
المال ، وما لم يفضل فليس بربح .

واذا ظهر في المضاربة ربح ، لم يجز للمضارب ، اخذ شيء منه بغير
اذن رب المال ، لا نعلم في هذا خلافا ، وانما لم يملك لان الربح وقاية لرأس
المال ، فلا يأمن الخسران الذي يكون الربح جابرا له » (٧٥)

ويقول الزيلعي : « والربح تابع ورأس المال أصل فلا يسلم الربح بدون
سلامة الأصل ، ٠٠ فاذا هلك ما في يده تبين انه ليس برأس المال وان ما
اقتسماه ليس بربح ، اذ لا يتصور بقاء التبع بدون الاصل » (٧٦)

وفي الفكر المحاسبي المعاصر ، يقتضى القول بوحدة الارباح خلال حياة
المشروع ، امتصاص خسارة احدى السنوات من ارباح سنوات سابقة أو لاحقة

و المشرع الضريبي المصري حينما نص على امتصاص خسارة احدى السنوات من ارباح السنوات السابقة أو اللاحقة لسنة تحقق الخسارة ، فان هذا كان توفيقا منه بين استغلال السنوات الضريبية ، ومبدأ وحدة الارباح السابق ، وطبيعي ان الاساس الذي يقوم عليه جبر الخسران من الربح في الفكر الاسلامي وهو المحافظة على سلامة رأس المال اقوى وأوضح من الاساس المحاسبي أو الضريبي السابقين .

وتبقى نقطة أخيرة تتعلق بالوفاء بقيمة المبيعات الآجلة في ظل تغيرات الاسعار وهل يتم الوفاء بقيمتها في تاريخ البيع أو في تاريخ الوفاء (السداد) .

اختلف رجال الفقه الاسلامي في ذلك ، حيث يرى البعض الوفاء بقيمتها في تاريخ البيع ، أي قيمتها التاريخية ، بينما يرى البعض الآخر الوفاء بقيمتها في تاريخ السداد . ونؤيد رأي القائلين بالوفاء بقيمة النقود في تاريخ السداد ، وليس عددها في تاريخ التعاقد حيث وضح آنذاك من الدراسة ان هذا الرأي هو المفتى به وهو رأي الجمهور .

ويترتب على الاخذ بهذا القول في ظل ارتفاع او انخفاض الاسعار حدوث فروق بالزيادة والنقص بين قيمة المبيعات المحصلة وقيمتها المسجلة في الدفاتر وتعالج هذه الفروق في مخصص يكون ليعالج فيه أثر تغيرات الاسعار بالزيادة أو النقص يسمى مخصص تسوية التغيرات في قيمة العملة .

على ان الاعتماد على القيم السوقية في قياس الايرادات والتكاليف من وجهة نظر رجال الفقه الاسلامي ليس مرده مراعاة أثر تغير الاسعار فقط ، وانما حتى في ظل افتراض ثبات قيمة النقود ، فان استخدام القيم السوقية في قياس الايرادات والتكاليف من وجهة نظرهم ضرورة للمحافظة على الطاقة الانتاجية للمشروع وعلى مقدرته الكسبية .

والربح المقيس على هذا الاساس يخضع لزكاة المال ، لان العبرة في الخضوع لزكاة المال بالنماء التقديري ، أما قابلية الربح للتوزيع ، فان رجال الفقه الاسلامي اشتروا ضرورة تحققه في صورة نقدية حتى يمكن القيام بتوزيعه .

- (١) روح المعاني للالوسي - الجزء الاول ، سورة البقرة ص ١٣٦ .
- (٢) مدارك التنزيل وحقائق التأويل للنسفي ، الجزء الاول ، البقرة ص ١٨ .
- (٣) الكشاف للزمخشري ، الجزء الاول ، البقرة ص ١٤٦ .
- (٤) مقدمة ابن خلدون ، الفصل التاسع ، في معنى التجارة ومذاهبها وأصنافها ، ص ٣٣١ طبعة ١٩٣٠ .
- (٥) رسالتنا للماجستير « نظام المحاسبة لضريبة الزكاة » ، جامعة القاهرة ، كلية التجارة ، ١٩٥١ .
- (٦) المقدمات لابن رشد ، ص ٢٠٦ .
- (٧) شرح منهاج الطالبين لجلال الدين المحلى وحاشيتان للمقليوبي وعميرة ، الجزء الثاني ، زكاة التجارة ص ٢٩ .
- (٨) المغنى لابن قدامة ، الجزء الثاني ص ٢٩ .
- (٩) المبسوط للسرخسي ، الجزء الثالث ، ص ٢٠ .
- (١٠) قاموس المصطلحات الضريبية والمالية ، ملحق العدد الممتاز من مجلة رابطة ، مأمورى الضرائب ص ٤٠ .
- (١١) الجامع لاحكام القرآن للمقرطبي ، الجزء الخامس ، سورة النساء ص ١٤٩ .
- (١٢) الامام الطبري ، جامع البيان في تفسير القرآن ، الجزء الاول ، سورة البقرة ، ص ١٠٦ .
- (١٣) رسالتنا للماجستير في « نظام المحاسبة الضريبية للزكاة » .
- (١٤) الشرح الصغير للشيخ الدردير ، باب زكاة العروض ، ص ٣٩٩ .
- (١٥) الشرح الكبير وحاشيته للدسوقي ، الجزء الاول ، نماء العين ، ص ٣٧٣ .
- (١٦) الاموال لابن سلام ، ص ٤١٤ - ٤١٥ .
- (١٧) الحد الأدنى لوعاء ضريبة الزكاة من الدنانير عشرون ديناراً ومن الدراهم مائتا درهم ومن الأبل خمس منها .
- (١٨) تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق للزيلعي ، الجزء الاول ، باب الزكاة .
- (١٩) الاقتناع للخطيب الشربيني ، فصل زكاة العروض ، ص ٢٠٨ .
- (٢٠) شرح منهاج الطالبين لجلال الدين المحلى وحاشيته ، الجزء الاول ، زكاة التجارة ، ص ٢٩ .
- (٢١) الام للشافعي رواية الربيع بن سليمان (الجزء الثاني) ، باب زكاة التجارة ، ص ٣٨ .
- (٢٢) المغنى لابن قدامة ، الجزء الثاني ، باب زكاة التجارة ، ص ٦٢٣ .
- (٢٣) المرجع السابق ص ٦٢٨ .

- (٢٤) المرجع السابق ص ٦٣٢ .
- (٢٥) المرجع رقم (٥) .
- (٢٦) دراسة مقارنة لمفهوم الربح في الاسلام ، رسالة ماجستير في المحاسبة ، محمود الفقى ، كلية التجارة جامعة الازهر ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .
- (٢٧) رد المحتار لابن عابدين ، الجزء الرابع ، ص ٧١ ، ٢٠٩ .
- (٢٨) محمد على بن على التهانوى ، ص ١٧٨ .
- (٢٩) ابن رشد ، المقدمات المهدات ، ح ٢ ، القاهرة ، مطبعة السعادة ، دون تاريخ ص ٢٦٥ .
- (٣٠) المرجع السابق ، ص ٢٦٥ .
- (٣١) المرجع السابق ، ص ٢٦٥ .
- (٣٢) محمد بن عرفة الدسوقي ، ج ٣ ، ص ١٠٣ .
- (٣٣) ابن رشد ، بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، ج ٢ ص ٣٣٤ ، القاهرة ، مكتبة الكليات الازهرية ، ١٩٦٦ .
- (٣٤) ابن نجيم ، ج ٢ ، ص ٢٧٠ .
- وراجع : ابن قدامة ، ج ٥ ، ص ٢٦٣ .
- الزيلعى ، ج ٥ ، ص ٧١ .
- (٣٥) ابن عابدين ، ج ٤ ، ص ٢١٤ .
- (٣٦) الامام أحمد الشلبى ، حاشية الشلبى على شرح كنز الدقائق ، ط ١ ، ج ٥ ، ص ٥٧ ، القاهرة ، المطبعة الاميرية ، ١٣١٥ هـ .
- (٣٧) ابن قدامة ، ج ٤ .
- (٣٨) ابن قدامة ، ج ٥ ، ص ٣٥ ، ٣٧ .
- (٣٩) أبو جعفر الدمشقى ، الاشارة الى محاسن التجارة ، ص ٥١ ، القاهرة ، مطبعة المؤيد ، ١٣١٨ هـ .
- (٤٠) راجع في ذلك :
- د- شوقى شحاته ، محاسبة زكاة المال علما وعملا ، ج ١ ، ص ١٢٨ ، مكتبة الانجلو ، ١٩٧٠ .
- د- يوسف القرضاوى ، فقه الزكاة ، ج ١ ، ط ١ ، ص ٣١٤ . دار الارشاد ، بيروت ، ١٩٦٩ .
- (٤١) ابن حجر ، ج ٣ ص ٩٨ ، ٩٩ .
- (٤٢) الامام الشافعى ، الام ، ج ١ ، ص ٢٤٤ ، ٢٤٥ - دار الشعب ، ١٩٦٨ ، القاهرة .
- (٤٣) محمد بن عرفة الدسوقي ، ج ١ ، ص ٤٧٧ ، ٤٧٩ .
- (٤٤) ابن قدامة ، ج ٣ ، ص ٣٦ ، ٣٧ .
- (٤٥) المرجع السابق ، ص ٣٦ .
- (٤٦) المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ٣٧ .

- (٤٧) المرجع السابق ، ج ٥ ، ص ١٨ .
- (٤٨) ابن رشد ، ج ٢ ، ص ١٩٣ .
- (٤٩) الامام الشافعي ، الام ، ج ٣ ، ص ٢٨٣ .
- (٥٠) السرخسي ، ج ٢ ، ص ١٩٣ .
- (٥١) ابن قدامة ، ج ٢ ، ص ٦٢٥ .
- (٥٢) أبو عبيد بن سلام ، ص ٥٨٢ .
- (٥٣) ابن رشد ، ج ١ ، ص ٢٤٦ ، ٢٤٧ .
- (٥٤) برهان الدين محمود ، فتاوى الذخيرة البرهانية ، محفوظ ، ص ٥٤ .
- (٥٥) ابن عابدين ، ج ١ ، ص ٢٢٤ .
- (٥٦) عبدالرحمن محمود زاد ، مجمع الانهر ، شرح ملتقى الابحر ، ج ٢ ، ص ١١٤ .
- بيروت ، دار صادر ، ١٢٨٧ هـ .
- (٥٧) مرجع رقم (٥٤) ، ص ٥٤ .
- (٥٨) ابن عابدين ، تنبيه الرقود على مسائل النقود ، الرسالة الثامنة ، مجموعة رسائل ابن عابدين ، سوريا ، مطبعة مجلس المعارف ، ١٣٠١ هـ .
- (٥٩) مرجع رقم (٢٦) .
- (٦٠) ابن رشد ، ج ١ ، ص ٢٠٦ .
- (٦١) قليوبي وعميرة ، مرجع سابق ، ج ٢ ، ص ٢٩ .
- (٦٢) الزيلعي ، مرجع سابق ، ج ٥ ، ص ٥٣ .
- (٦٣) ابن قدامة ، ج ٥ ، ص ٢٣ ، ٢٤ .
- (٦٤) راجع :
- د . شوقي اسماعيل شحاته ، محاسبة زكاة المال علما وعملًا ط ١ ، ص ٩٨ وما بعدها .
- (٦٥) ابن قدامة ، ج ٥ ، ص ٥٢٢ .
- (٦٦) ابن حجر ، ج ٣ ، ص ٩٨ ، ٩٩ .
- (٦٧) الزيلعي ، ج ٥ ، ص ٦٧ .
- (٦٨) ابن قدامة ، ج ٥ ، ص ٤٧ ، ٤٨ .
- (٦٩) محمد رشيد رضا - تفسير المنار ، ط ٢ ، ج ١ ص ١٦٥ القاهرة ، دار المنار ١٩٧٣ .
- (٧٠) القرآن الكريم - سورة المبقرة ، الاية رقم ١٦ .
- (٧١) ابن جرير الطبري ، تفسير الطبري ، ج ١ ، ص ١٣٩ .
- القاهرة ، مصطفى الحلبي وأولاده ، ١٣٧٣ هـ .
- (٧٢) الامام الشافعي ، الام ، ج ٢ ، ص ٣٩ .
- (٧٣) ابن قدامة ، ج ٢ ، ص ٥٢٢ .
- (٧٤) محمد بن عرفة الدسوقي ، ج ١ ، ص ٤٦٥ .
- (٧٥) ابن قدامة ، ج ٥ ، ص ٤٧ ، ٤٨ .
- (٧٦) الزيلعي ، ج ٥ ، ص ٦٨ .